شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

شبكة الإعدام العراقي

لا خطأ طباعياً في الكلمة الثانية من عنوان هذا العمود، فمنذ أشهر و"شبكة الإعلام العراقي" منشغلة بإقصاء بعض كوادرها المتمرّسة، وبالذات في صحيفة "الصباح" حتى ليخيل لنا أن الشبكة، بدل أن تنصرف إلى تحسين أدائها وتقديم خدمة للجمهور تتناسب مع المبالغ الطائلة التي تنفقها الدولة عليها، قد نصبت مقصلة عند أبوابها لإعدام كفاءاتها.

لنذكّر بأنه منذ بضعة أشهر قرر مجلس أمناء الشبكة الاستغناء عن (اقـرأوا: طرد) الزميل عبد الستار البيضاني من رئاسة تحرير "الصباح" بعد أشهر قليلة من اختياره من المجلس نفسه وليس أحداً غيره لهذه المهمة إثر نجاحه الواضح في إدارة مجلة "الشبكة العراقية". لم يكن قرار الاستغناء مُسبباً ما جعله موضع انتقادات قوية في الوسط الإعلامي، ويبدو أن تلك الانتقادات طرقت أسماع رئيس الوزراء الذي طلب من مجلس الأمناء التراجع عن قرار الاستغناء (الطرد)، فكان له ما أراد، لكن بعد بضعة أشهر فقط عاد المجلس الذي يبدو انه لم ينم ليله منذ ذلك الوقت، ليسجل "نصراً مؤزراً" على الزميل البيضاني بطرده طردة بائنة. والأرجح انه على أثر هذا النصر الشبيه بانتصارات الطاغية المقبور صدام حسين خافت الجحافل الأميركية فانسحبت شرّ انسحاب من كامل الأراضي العراقية وفرّ الجنود الأميركيون عبر الحدود إلى الكويت وهم لا يلوون على شيء! فحققت الشبكة لنفسها إحدى الحسنَيين!

والآن تستكمل إدارة الشبكة مسلسل إعداماتها لكفاءاتها الصحفية بطرد اثنين آخرين من أفضل صحفيي "الصباح"، هما الزميلان أحمد عبد الحسين وأحمد حسين (يقال إن آخرين مدرجون على لائحة الإعدام). وكما مع البيضاني لم تكشف إدارة الشبكة عن الأسباب الموجبة للاستغناء (الطرد) الجديد، لكن المعروف إن هذين الزميلين والآخرين المرشحين للحاق بهم هم ممن شاركوا في التظاهرات التي انطلقت في ٢٥ شباط الماضي وكانوا من ناشطيها، وهي التظاهرات التي حاولت الحكومة منعها وواجهتها، كما يعرف الجميع، بالقسوة المفرطة عندما لم تخضع لإرادة المنع.

وعلى أية حال فإننا في مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون نرغب في توجيه بعض الشكر لإدارة شبكة الإعدام العراقي، فهي بحملة إعداماتها لكفاءاتها تؤدي لنا خدمة جليلة من دون مقابل، لأننا في سبيلنا إلى تطوير مؤسستنا، وكانت أكبر مشكلة تواجهنا ندرة الكفاءات المتمرسة، وها هي الشبكة تقدّم إلينا على طبق من ذهب كوكبة من أفضل صحفييها الذين سيجدون أبـواب مؤسستنا مفتوحة لهم على الرحب والسعة، واثقين من أنهم، إذا ما قبلوا بعرضنا، سيمثّلون إضافة نوعية جيدة إلى مؤسستنا التي تتطلع لتحقيق قفزة جديدة في نشاطها الإعلامي والثقافي والفني، ونأمل أن "ترمي" إلينا الشبكة بالمزيد من كوادرها الماهرة، ورب رمية من غير رام..

ولا عزاء لشعب -هو شعبنا- كُتب عليه أن تكون دولته، سابقاً ولاحقاً، أكثر من تنبذ كفاءاته وتبطش بهم.

مجلس النواب.. (أرشيف)

دولة القانون تدعو العراقية إلى التراجع والأخيرة تلوّح باستمرار المقاطعة

دعا مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس القائمة العراقية إلى التراجع عن قرار مقاطعة مجلسي النواب والوزراء وترك قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي للقضاء، في حين شدد على ضرورة أن يحترم الجميع قرار الإبقاء عليها في بغداد.

□ بغداد/ المدى

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الشلاه في تصريح لـ(المدى)، إن "إصرار مجلس القضاء على موقفه إزاء نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وبتسعة قضاة هذه المرة يعطي منفذاً للعراقية لاحترام القرار والعودة إلى العمل السياسي في البرلمان والحكومة، وترك قضية الهاشمي للقضاء".

وأكد الشلاه أن "التحالف الوطني لم يتدخل بقضية الهاشمي وترك للقضاء الحرية باتخاذ إجراءاته"، وأضاف أن "المتهم يستطيع أن يطعن بالإجراءات القضائية عبر المحامين، لكن لا يمكن له أن يحدد مكان المحاكمة، لأن هذا الأمر من اختصاص القضاء، والأخير رأى بأن يحاكم الهاشمي في بغداد، لذا على الجميع الالتزام بهذا القرار وأولهم المتهمون".

ونفى مجلس القضاء الأعلى، أول من أمس، الموافقة على نقل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى كركوك، مؤكداً أنها ستبقى في العاصمة بغداد لتنظر بها هيئة قضائية مؤلفة من تسعة قضاة. من جهة أخرى كشف ائتلاف العراقية عن اجتماع لوزرائه، أمس الثلاثاء، لتحديد موقف من مقاطعة جلسات مجلس الـوزراء، فيما لوّح باستمرار المقاطعة حتى إشعار آخر أسوة بالقرار المتعلق بحضور جلسات مجلس النواب، مجددا في سياق متصل دعمه لطلب نقل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى إقليم كردستان.

وقال النائب عن العراقية نبيل حربو في حديث لوكالة السومرية نيوز إن الوزراء الممثلين للقائمة العراقية في الحكومة "سيعقدون اجتماعاً اليوم للخروج ببيان بشأن مقاطعة جلسات مجلس الوزراء"، مرجحاً أن يعلنوا عن "استمرار مقاطعة الجلسات حتى إشعار آخر"، ولفت حربو إلى أن العراقية "قررت في اجتماع لها أول من أمس "مقاطعة جلسات مجلس النـواب حتى إشعار آخر"، وبين أن "العراقية كانت تعلم أن هذا القرار لن يعطل البرلمان، إلا أنها أرادت أن ترسل من خلال هذا الموقف رسائل إلى الأطراف كافة والكتل السياسية والشارع العراقي تؤكد فيها تمسكها بالمشروع الوطني".

وكانت القائمة العراقية قد أعلنت، في ١٦ كانون الأول ٢٠١١، عن تعليق عضويتها في مجلس النـواب احـتـجـاجـاً على "منهجية" رئيس الوزراء نوري المالكي في إدارة البلاد، مؤكدة في الوقت نفسه أن وزراءهـا وضعوا استقالاتهم تحت تصرف قياداتها. وفي سياق متصل، دافع حربو عن طلب نقل محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى إقليم كردستان واعتبره "حقاً قانونياً واعتيادياً"، مبينا أن "الكثير من المتهمين يتم جلبهم من المحافظات وتتم محاكمتهم في بغداد، لذا ندعو القضاء إلى التعامل مع الهاشمي كحال هـؤلاء المتهمين"، وأشار حربو إلى وجود عوامل عديدة تدعو إلى نقل محاكمة الهاشمي إلى كردستان، كـ"عدم استتباب الوضعين الأمني والسياسي في بغداد"، مؤكدا "وجود نوع من الضغط السياسي على المحكمة أو الجهات القضائية، الأمر الذي أكده نائب رئيس الجمهورية.

وتشهد العلاقة بين ائتلافي العراقية ودولة القانون توتراً متفاقما ومستمرا وبخاصة في الفترة الأخيرة جرّاء صدور مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والقيادي في العراقية بتهمة "الإرهاب"، وطلب رئيس الوزراء نوري المالكي سحب الثقة من نائبه والقيادي في العراقية أيضاً صالح المطلك.

الزاملي يلمّح إلى فشل إقرار قانون مكافحة الإرهاب

□ بغداد/ المدى

الزاملي

كشفت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب أمس الثلاثاء، وجـود تحفظات على فقرات تضمنتها مواد مشروع قانون مكافحة الإرهـاب، مبينة أن مجلس النواب بصدد دراسة المـشـروع لـغـرض طرحـه للمناقشة في المدة المقبلة.

وكان مجلس الـوزراء قد قرر في جلسته الـ٥٦ التي عقدها في ٢٧ كانون الأول ٢٠١١، الموافقة على مشروع قانون مكافحة الإرهاب، المُدقق من قبل مجلس شورى الدولـة وإحالـتـه إلى مجلس الـنـواب لغرض التصويت عليه خلال الفترة المقبلة.

وقـال النائب عن كتلة الأحـرار وعضو لجنة الأمـن والـدفـاع حاكم الزاملي في تصريحات صحفية إن مشروع قانون مكافحة الإرهـاب معروض على لجنته وهي الآن بصدد دراسته لتقديمه إلى مجلس النواب لقراءته قراءة أولى وثانية ومن ثم تشريعه.

يذكر أن نائب رئيس اللجنة القانونية أمير الكناني أكد في تصريح سابق لـ(المدى) عدم حاجة العـراق في الـوقـت الـحـالـي إلى قانون مكافحة الإرهـاب نظـرا لـوجـود الـعـديـد من الفقرات المتشددة، مطالبا بالاعتماد على قانون العقوبات النافذ.

وبـيّن الزاملي إن كتلة الأحـرار لديها بعض الـتـحـفـظـات عـلـى فـقـرات في مـواد مشروع القانون، ولا يوجد هناك توافق بين الكتل عليه في الوقت الراهن، وبالتالي إذا ما استمر الحال على ما هو عليه سيكون تمريره صعبا في هذه الصيغة التي أقرتها الحكومة في وقت سابق.

يشار إلى أن مشروع قانون مـكـافـحـة الإرهـــاب قـد عـرّف الـجـريـمـة الإرهـابـيـة بأنها كل فعل أو امتناع عن الفعل أو محـاولـة الـقـيـام بـه مـن شأنه إيـقـاع الـرعـب بـين الـنـاس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو أعـراضـهـم أو أمـنـهـم أو حـقـوقـهـم لـلـخـطـر أو إلـحـاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الطبيعية أو الصحة العامة للخطر بقصد الإخلال بالنظام العام أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة الوطنية أو سيادة الدولة أو تقويض نظام الحكم.

وينـص المـشـروع عـلـى أن عـقـوبـة الإعـدام سيعاقب بها كل من استخدم السلاح أو أي مادة ضارة أو أي وسيلة أخرى في ارتكاب جريمة إرهابية لتخريب أو هدم أو إتلاف أو تعطيل أو عرقلة نظام سير أو إضرار بالمباني أو الأملاك والمرافق العامة المخصصة لـدوائـر الدولة والقطاع العام والمصالح الحكومية والمنشآت الصناعية والأملاك الخاصة.

يذكر أن مشروع القانون هذا سيلغي قانون مكافحة الإرهـاب رقـم (١٣) لـسـنـة ٢٠٠٥ وستطبق أحكام قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ وقانون الأسلحة رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢ وقـانـون أصـول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وقانون الإدعـاء العام رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ ما لم يرد نص في هذا القانون بها.

تصريحات الأسدي تثير جدلاً في البرلمان والكردستاني يعود بشروط

مجلس النواب يقرأ تسعة قوانين ويؤجل الميزانية للتوافقات

□ بغداد/ إياد التميمي

عقد مجلس النواب أمس جلسته الحادية عشرة من الفصل التشريعي الثاني، وعلى الرغم من غياب ائتلاف العراقية إلا أن النصاب اكتمل بحضور ١٧٦ نائباً، وكان جدول أعمال المجلس قد تضمن اثنتي عشرة فقرة أبرزها كانت القراءة الثانية لمشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ والتي لاقت انتقادا من مختلف الكتل النيابية تارة على تأخير إقرارها، وعلى مضمونها تارة أخرى، وشهدت جلسة أمس انسحاب التحالف الكردستاني من الجلسة على خلفية تصريحات أطلقها نائب عن ائتلاف دولة القانون حيث قال الأخير، إن رئيس الجمهورية جلال طالباني تنطبق عليه إحكام المادة الرابعة/ب من قانون مكافحة الإرهـاب لإيوائه نائبه طارق الهاشمي، معتبراً أن التستر على الهاشمي خرق دستوري وقانوني صريح للقضاء، ما أثار جدلا بين النائب حسين الأسدي ونائب التحالف الكردستاني محسن السعدون مما اضطر التحالف الكردستاني الى أن يتركوا قاعة الجلسة مشترطين دخولهم بإخراج الأسدي لحين تقديم اعتذار رسمي وللوسيلة الإعلامية نفسها التي صرح فيها، وبعد تدخل من رئيس ائتلاف دولة القانون الشيخ خالد العطية عاد التحالف الكردستاني عـودة مشروطة حسب وصف النـائـب شريف سليمان، وقال سليمان لمراسل المدى في البرلمان إن "عودتنا إلى الجلسة جاءت بعد اعتذار النواب عن التحالف الوطني خالد العطية وهمام حمودي وبهاء الأعرجي وحسن السنيد نيابة عن التحالف"، مؤكدا أن التحالف الكردستاني "قدم طلبا إلى رئاسة مجلس النواب لمنع النائب حسين الأسدي من الدخول إلى البرلمان في حال عدم اعتذاره"، وتابع سليمان أن "رئيس البرلمان أسامة النجيفي قرر تحويل الطلب إلى التصويت خلال الجلسة المسائية"، مشيرا إلى أن "التحالف الكردستاني يرفض ذلك الإجـراء كون الموافقة على الطلب من اختصاص هيئة رئاسة البرلمان"، وحول الإجراءات القانونية التي سيتخذها التحالف أشار سليمان إلى أن كتلته ستقدم شكوى إلى اللجنة القانونية من اجـل رفـع دعـوى قضـائـية بحق الأسـدي وإنـهـا لم تحضر جلسة البرلمان ما لم يقدم الأسدي اعتذارا بشكل شخصي، وذكـرت مصادر من التحالف الوطني لمراسل المدى أن النائب حسين الأسـدي رفض الاعـتـذار معتبرا ان تصريحاته جـاءت وفـق الدسـتـور والقانون، وكـشـف الـنـائـب عـن التحالف الكردستاني محما خليل، أمس عن مذكرة وقعها رؤساء الكتل السياسية كشرط لعودة النواب الكرد لجلسات مجلس النـواب، مؤكدا أن تحالفه سيعلق حضور جلساته في حال عدم تطبيق المذكرة، فيما أشار إلى امـتـلاك رئيس الجـمـهـوريـة جلال طالباني الحق القانوني بمقاضاة النـائـب عن ائـتـلاف دولـة القانون حسين الأسدي بشأن تصريحاته الأخيرة.

الاسدي

وقـال محـمـا خـلـيـل في تصريح لـ(المدى) إن "تصريحات النائب حـسـيـن الأســـدي ضـد رئـيـس الجمهورية جلال طالباني سممت الأجـواء"، مبينا أن "عودة نواب التحالف الكردستاني إلى جلسة البرلمان كان بعد مذكرة خطية وقعت من رؤساء الكتل السياسية، تتضمن عدم السماح للنائب الأسدي بحضور جلسات المجلس إلا بعد الاعتذار من رئيس الطالباني، وشطب كلامه من محضر الجلسات وتوجيه إدانة من البرلمان تجاه كلام الأسدي".

وأضـاف خـلـيـل أن "المذكرة تم التـوقـيـع عليها من قبل التحالف الـوطـنـي والـكـردسـتـاني والكتلة البيضاء"، مؤكدا أن "التحالف الكردستاني سيعلق حضوره إذا لم يتم تطبيق جميع بنود المذكرة".

وأشـــار الـنـائـب عـن الـتـحـالـف الـكـردسـتـاني إلى أن "رئيس الجمهورية جلال طالباني يمتلك الحـق الـقـانـوني في إقـامـة دعـوى قضائية ضد النائب حسين الأسدي بشأن تصريحاته الأخيرة".

ولاقـى تصـريـح الأســدي ردود فعل متباينة حيث رد التحالف الكردستاني على تصريحات الأسدي بالقول إن رئيس الجمهورية جلال طالباني مشهود له بالحفاظ على وحـدة العراق والدستور، مطالباً ائتلاف دولـة الـقـانـون بوضع حد لتصريحات نائبه حسين الأسدي، فيما أشار إلى أن وجود نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في إقليم كردستان حالة خاصة،

في حين اعتبر القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، تلك التصريحات "تصعيداً لا مبرر له"، وطالب سلطات إقليم كردستان بعدم السماح للهاشمي بمغادرة البلاد، وأكـدت القائمة العـراقية بزعامة إيـاد عـلاوي، أن تلك التصريحات محـاولـة جـديـدة لـلـتـفرد بالحكم ودليل قاطع على محـاولات البعض تسييس القضاء، فيما اعتبرت تلك التصريحات بالونات اختبار يطلقها الأسدي نيابة عن زعيم دولة القانون نوري المالكي. فيما أكد ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الاثنين، أن تصريحات النائب حسين الأسدي بشأن رئيس الجمهورية جلال طالباني شخصية ولا تمثله، رافضاً المساس بشخص رئيس الجـمـهـوريـة، فيما اعتبره صـمـام أمـان لـلـدسـتـور والعملية السياسية. وكان مجلس النواب قد رفع امس ، جلسته الـ١١ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى يوم غد الخميس، فيما أكـد مصـدر بـرلـمـاني أن الجلسة شهدت تأجيل القراءة الثانية لقانون الـمـوازنـة الـمـالـيـة لـلـعـام ٢٠١٢ إلى السبت المقبل، وقانونين آخرين، وإنـهـاء الـقـراءة الأولى والثانية لتسعة قوانين كان أبرزها التعديل الأول لقانون الحراس الليليين رقم (٨) لسنة ٢٠٠٠، والتعديل الأول لـقـانـون تـنـظـيـم الـوكـالـة التجارية رقـم (٥١) لسنة ٢٠٠٠، وقانون وزارة الداخلية، وقـانـون وزارة العـلـوم والتكنولوجيا"، مشيراً إلى أن "الجلسة شـهـدت أيـضـا الـقـراءة الـثـانـيـة لـمـشـاريـع قـوانـين مكافأة أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية، وقانون انضمام العراق إلى البرتوكول المتعلق بامتيازات السـلـطـة الـدولـيـة لـقـاع البحار وحصانتها، ورسم الطابع".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون